المطهر هو خبر بمعنى النهي ويجوز ابقاؤه على خبريته ونقول لا خلف في خبره تعالى اذ يراد لا يمسه مسا مشروعا والمطهرون بمعنى المتطهرين كما في شم ر واشار به الى ان المراد من يعرض له الحدث ثم التطهر لان هو وجود مطهرون وهم الملايكة كما ذهب اليه بعضهم اذ يلزم على ذلك نفي مس غير الملايكة وهو خلاف الواقع والمشاهد قوله مس جلده واما الظرف الذي هو فيه فان اعدله وكان لا يقابه عادة كصندوق وخريطة وعد قتها حرم مسه وحمله وكذا ان لم يعد له يجوز مسه حيث لا يعد مسا للمصحف لان مسه حرام ولو بحايل يسم قوله ولم ينقل اي الزيلعي قوله جلد كتاب اي وحده اما لو جعل المصحف مع كتاب في جلد واحد فحكمه في الحمل حكم المصحف مع المتاع فيجري فيه تفصيله اما مس الجلد فيحرم مس السائر للمصحف دون ما عداه كما افتى به الشهاب الرملي ويبقى الكلام في الكعب فهل يحرم مسه مطلقا او الجزء المحاذي للمصحف وهل اللسان المتصل بغير جهة المصحف اذا انطبق في جهة المصحف كذلك فيه نظر يم قوله بل يجب اخذه ح اي حيث اذ خاف عليه ما ذكر فان خاف عليه ضياعا جاز حمله ولو حال تفوطه كما في شم ر وعند تعارض القايد في قاذورة ووقوعه في يد كافر يقدم الثاني لان اخذه غير محقق الاهانة بخلاف الالقا المذكور اج ملخصا قوله في متاع الظرفية ليست بقيد او في بعض مع قوله ولو مع الامتعة من قوله يقتضي الحمل معتمد قوله ح اي لو قصد الجنب القراءة وفيه هذا يرجع لقوله ولو مع الامتعة فانه يحرم فهو استدلال لحرمة الحمل بقصد المتاع والمصحف الذي اعتمده وهو من وزق ر بينهما باب المتاع جرم يستتبع بخلاف القراءة فهو معتمد في المقيس عليه دون المقيس فرع يحل حمل حامل المصحف قال م ر لانه غير حامل له عرفا قال ع ظاهره انه لا يجري فيه تفصيل الامتعة ويوجه بانه لا يعد حاملا للمصحف فلا اعتبار بقصده ه لكن قيد الطبلاوي بغير نحو صغير لا ينسب اليه حمل وخالف ج في سر ال ر ونقل عن العباد فقال انه يجري فيه خلاف الامتعة قال وهو ظاهر وقال ع ويجري التفصيل في الجلد في هوامش تقصل بها من المصحف ضالية من القرآن ولو وضع نحو مجذرة تحت المصحف وخيف به فلا يبعد انه في معنى الحمل فيجري فيه تفصيل الحمل في الامتعة بخلاف

خلاف ما لو دفعها بيديه بل قبض عليهما لانه ليس حملا ولا في معناه قول سواء تغيرت الفاظه ضبوا به حروفه او تقوسه كما لا يخفى قوله في تفسير قال بتخنام ر وان كان التفسير على هوامشه قال و فيه نظر اذ يقال له مصحف بحسبي هو سيدان قوله اذا كان التفسير اكثر اي يقينا وفي صورة الشك يحرم والعبرة بالكثرة في الحروف الرسمية بالرسم العثماني في القرآن وبرسم الخط في التفسير قال ر سيخنا وتقله عن سيخنا الرملي وقال العلامة العباداني العبرة باللفظ مطلقا اي سوا قصد التفسير او القرآن وقال قال لا يحرم مس حروف القرآن في التفسير ولا مس حروف التفسير ولا هما معا فمعنى الاطلاق سوا مس القرآن او التفسير وقال شيخنا م ر اذا وضع يده على شي منه حرم ان لم يكن التفسير اكثر هيدا ني اي فكلام البشر ضعيف وعبارة م ر والاوجه ان العبرة بالعلة والكثرة باعتبار الحروف لا الكلمات وان العبرة في الكثرة وعدمها في المس بحالة موضعه وفي الحمل بالجميع قوله ان لم تخف الحايض تلويثه ولو بالتوهم ودخل في المسجد ارضه وهو اوه وما انفصل به من نحو ريش وغصن شجرة اصلها خارج المسجد لا عكسه وبرحبته لا حريمه وكفى في كونه مسجد اظنه ولعله بالاجتهاد وليس من علاماته وجود النبي والتزويق والمنارة هو والمحاريب ونحوها قال قوله ان لم تخف تلويثه قال في شم المنهج بالمثلثة هو انما قيد بالمثلثة نحو فاس قوله تلويثه بالنون اذ الحرمة لا تتوقف على التلوين بل بحيث لو بت حرم وان لم يلون قال سم ومثلها كل ذي نجاسة غير حيث تلويثه بها كالسلس بول او مني او مستحاضة فيحرم عليه المرور فيه فاذا سفه جاز ولا يكره بخلاف الحايض فانه يكره لها الغلظ حدثها هـ اج اي انه لم يكن حاجة لمرور طريق والا فلا كراهة سم قوله وخرج بالمسجد المدارس والربط ومصلى العيد اي فلا يحرم ولا يكره عبور قاله شيخ مشايخنا هو في عدم الحرمة مع خشية التلويث ويتجه وفاقا للمر ان المراد لا يحرم من حيث كونه مدرسة او رباطا ولكن يحرم من حيث كونه مملوكا للغير ولم يأذن له المالك ولا ظن رضاه او موقوفا مطلقا نعم ان كان موقوفا وكانت ارضه ترابية وكان الدم يسيرا فلا

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)